نحو سياسة اقتصادية جديدة*
في دول الخليج العربية

د. علي خليفة الكواري
حمزة محمد الكواري

مقدمة :

نود في البداية أن نؤكد اقتناعنا بأن مشكلة تراجع النشاط ليست مشكلة القطاع الخاص وحده ، كما أن مسألة الركود الراهن في النشاط التجارى وانخفاض قيم الأصول ومخاطر الافلاس الذي يواجه الكثير من وحدات القطاع الخاص في المنطقة ليست ظاهرة آنية ، وانما هي مظهر من مظاهر أزمة هيكلية تبرز كلما طرأ انخفاض في معدلات نمو عائدات النفط .

فقد شهدت أقطار المنطقة أزمات ركود وتراجع النشاط التجارى في مطلع الستينيات ، وقبل نهايتها بقليل ، وبرزت مرة أخرى في النصف الثاني من السبعينيات ، ثم برزت أزمة التراجع الراهنة منذ عام ١٩٨٢ ومازالت مستمرة[١] . ويعود السبب في كل هذه الحالات إلى انخفاض عائدات النفط . إما بسبب عدم نمو الطلب العالمي على النفط ، أو بسبب انخفاض اسعاره ، أو باجتماع السببين معا كما هو الوضع في حالة التراجع الراهنة ، التي تعتبر اطول فترة من غيرها وأكثر حدة لاجتماع السببين نتيجة لتمكن منظمة الطاقة الدولية من تقليل حاجة الدول الأعضاء فيها إلى استيراد النفط من دول الاوبك من ناحية وتدهور أسعار النفط من ناحية أخرى تعبيرا عن فشل الاقطار المنتجة في تقليل حاجتها إلى تصدير

---

* ورقة قدمت لندوة « اتحاد الغرف العربية الخليجية » خلال الفترة من ٢٩ ــ ٣٠ مارس ١٩٨٧م

(١) جاسم السعدون ، دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية للسنوات ٨٥/١٩٨٦م ــ ٨٩/١٩٩٠م الكويت ١٩٨٦م ، ورقة غير منشورة ص ٩ ــ ١٧ .

النفط الامر الذي يعبر عن تحول جديد سوف يستمر إلى أن يتم تبنى نهج تنموى في الدول المنتجة يكون قادرا على تخفيض الاعتماد تدريجيا على صادرات النفط .

وانطلاقا من فهم حالة الركود والتراجع في النشاط الاقتصادي باعتبارها مظهرا من مظاهر أزمة هيكلية ، تعود اسبابها إلى حقيقة الاعتماد الخطر على صادرات النفط واستخدام الريع المتأتي من ذلك في تمويل كافة أوجه النشاط المجتمعي بشكل مباشر وغير مباشر ، فأنه يجدر بنا تغيير طريقة تفكيرنا دون انتظار ، وأن نسلك سبل العمل الجاد باتجاه تنمية ارادة مجتمعية كافية لوضع سياسة اقتصادية جديدة قادرة على بناء قاعدة اقتصادية بديلة موضع التطبيق .

وليسمح لنا القارىء بالتفكير معه بصوت مسموع ، لعلنا نستطيع نقل ما يساورنا من قلق موضوعي على مستقبل المنطقة الاقتصادي من خلال فهمنا لطبيعة الازمة الراهنة ، متخذين من ذلك مدخلا للدعوة إلى تبني سياسة اقتصادية جديدة . هذا وسيتم عرض موضوع البحث وفقا للنقاط التالية :

١ ــ مدخل : طبيعة الأزمة الراهنة .
٢ ــ القاعدة الاقتصادية البديلة .
٣ ــ مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة .
٤ ــ مرتكزات السياسة الاقتصادية الجديدة .
٥ ــ خاتمة : إرادة التغيير .

مدخل : طبيعة الازمة الراهنة

إن تدني مستوى النشاط الراهن في أقطار المنطقة يعبر عن عوامل سوف تكون ملازمة لاقتصاد المنطقة في المدى المنظور ، وبالتالي فإن الركود الراهن ذو صفة دائمة في المدى المتوسط ، وقد يتبعه تراجع حاد في النشاط الاقتصادي في المدى البعيد . وأهم عاملين أديا إلى تراجع النشاط وركوده عند مستواه الراهن هما : **أولا** : ركود الطلب على النفط وانحسار الطلب على نفط الاوبك ، **ثانيا** : عجز الايرادات العامة عن مواجهة متطلبات الانفاق العام .

١ ــ الطلب على صادرات الأوبك :

إن المستوى المتدني للطلب على نفط الأوبك في الوقت الحاضر يعبر عن استراتيجية وطنية بعيدة النظر تبنتها الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ فبراير عام ١٩٧٤م[٢] . وانشأت من أجل ادارتها وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر من نفس العام[٣] . كما أن التحول الذي شهده تركيب الطلب على الطاقة التجارية وركود الطلب على النفط وانحسار صادرات الاوبك لم تكن امورا تلقائية أنتجتها ظروف طارئة ، وانما كان كل ذلك تعبيرا عن أهداف استراتيجية وضعتها وكالة الطاقة الدولية[٤] ونجحت في تحقيقها ، وسوف تواصل العمل على تأكيد استمرارها طالما استمرت الدول المنتجة في اعتمادها الخطر على صادرات النفط ، ذلك ان استراتيجية وكالة الطاقة الدولية تتلخص في تقليص دور

---

(٢) يصف أحد الكتاب حالة الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر بالذهول على أثر المقاطعة العربية وما نتج عنه من امتلاك الأوبك لزمام المبادرة ورفع الأسعار في عام ١٩٧٣م إلى أربعة أضعاف . ويقول ما نصه :

"Stunned by the October 1973 OPEC oil embargo and the subsequent quadrunpling of oil prices, President Richard Nixon and Secretary of State Henry Kissinger convened a conference of oil consuming Industrial Countries in Washington in February 1974. Its purpose was to prepare a common oil-sharing plan in the event of a future oil embargo, to concert energy policies, and to exert pressure on OPEC in the hope of rolling back, or at least stabilising oil prices. The conference communique called for a comprehensive programme to conserve energy, develop new energy resources, and launch collaborative R & D efforts. An Energy Co-ordinating Group was established. This group also consulted with oil companies in developing the International Energy Programme (IEP) agreed to in the asutumn of 1974. To administer the IEP, which was signed by 16 countries. The International Energy Agency (IEA) was formed on 15th Nov. 1974 as an autonomous agency of the OECD...."

Toner, Glen, 'The International Energy Agency and the development of stock decision' Carleton University, Ottawa, Ontario, Canada, P. 4.

(٣) IEA,The International Energy Agency, IEA,Paris 1977, p. 1&2.

(٤) تشير النشرة التعريفية السنوية التي اصدرتها منظمة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٧ م إلى معالم استراتيجية الوكالة والخلفية التي تنطلق منها .

وتنص النشرة على ما يلي :

"The basic aim of the IEA is to bring about a better structure of energy supply and demand over the near and longer term. Thus excessive dependence on oil in meeting energy needs will have to be reduced. Simultaneouusly, because in the long new energy sources must be developed on a sufficient scale to meet the world's energy needs when oil production begings to decline probably before the turn of the century".

* IEA, The International Energy Agency, IEA, Paris 1977, P.1&2.

النفط في موازين الطاقة وتقليل الاعتماد على واردات النفط بشكل عام والتحول عن صادرات دول الاوبك على وجه الخصوص . هذا في الوقت الذي يتم فيه تشجيع السياسات التي تؤدي إلى أن تكون حاجة الدول المصدرة للنفط أمسّ وأشد ، من حاجة الدول المستوردة له ، ويظل سوق النفط سوقا للمشترين ، تحدد فيه وكالة الطاقة ـــ بشكل غير مباشر ـــ سعر النفط وفقا لمصلحة الدول الاعضاء فيها ، ولعل الشكل رقم (١) يبين لنا النتائج التي حققتها استراتيجية وكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق بتأثيرها على صادرات النفط بشكل عام وعلى صادرات نفط الدول الاعضاء في دول الاوبك بشكل خاص ، لاسيما صادرات دول الاوبك إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . كما يوضح الجدول رقم (١) أيضا تحولات سوق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٩ م ، ويبين لنا أثر استراتيجية وكالة الطاقة على انحسار الطلب على نفط الدول الأعضاء في الاوبك .

شكل رقم (١)

تقلبات الطلب العالمي على صادرات الأوبك من النفط الخام ١٩٦٤ ـــ ١٩٨٤م

مليون برميل يوميا

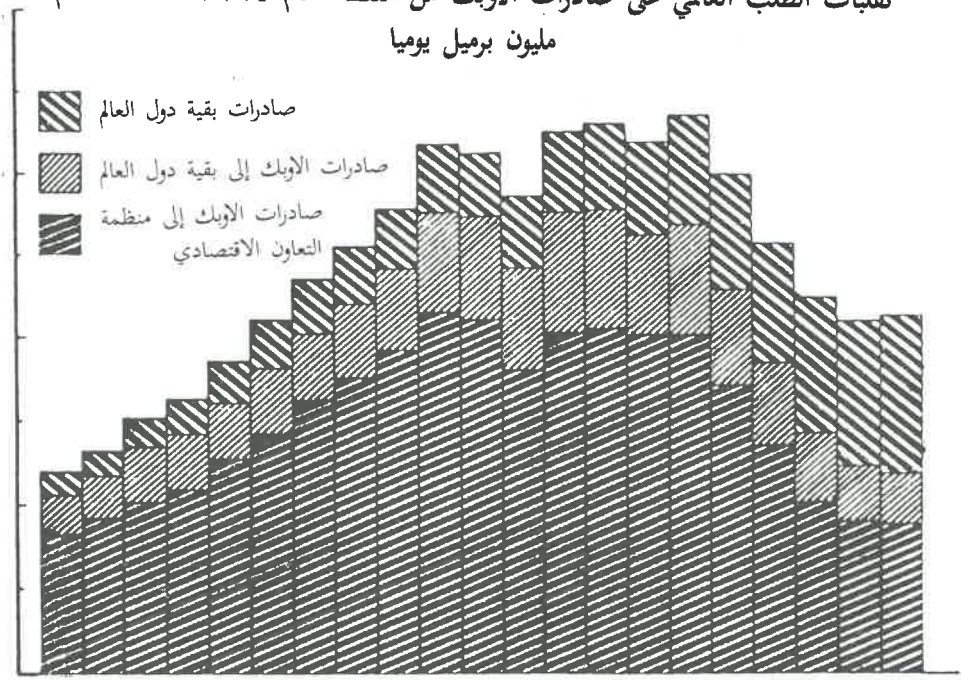

المصدر : OPEC, OPEC Annual Statistical Bulletin, 1984, p 24 - 26.

جدول رقم (١)

تحولات سوق الطاقة وسوق النفط ١٩٧٩ ــ ١٩٨٥ م

الطاقة : طن مكافىء للنفط ــ النفط : مليون برميل يوميا

السنة	استهلاك الطاقة (١)		استهلاك النفط (١)		انتاج النفط الخام (٢)		صادرات النفط الخام (٣)	
	العالم	OECD	العالم	OECD	العالم	الاوبك	العالم	الاوبك
١٩٧٩ م	٦ر٩	٣ر٩	٦٤ر١	٤٠ر٧	٦٥ر١	٣٠ر٩	٣٣ر٤	٢٦ر٨
١٩٨٠ م	٦ر٩	٣ر٨	٦١ر٥	٣٧ر٦	٦٢ر٠	٢٦ر٩	٢٩ر٨	٢٢ر٨
١٩٨١ م	٦ر٨	٣ر٧	٥٩ر٩	٣٥ر٥	٥٨ر٤	٢٢ر٥	٢٥ر٦	١٨ر٤
١٩٨٢ م	٦ر٨	٣ر٥	٥٨ر٣	٣٣ر٦	٥٥ر٣	١٨ر٥	٢٢ر٣	١٤ر٢
١٩٨٣ م	٦ر٩	٣ر٥	٥٧ر٧	٣٣ر٢	٥٥ر٦	١٧ر٨	٢٠ر٩	١٢ر٢
١٩٨٤ م	٧ر٢	٣ر٧	٥٨ر٥	٣٣ر٩	٥٦ر١	١٧ر٣	٢١ر٢	١١ر٨
١٩٨٥ م	٧ر٤	٣ر٧	٥٨ر٥	٣٣ر٥	٥٥ر١	١٥ر٩	٢٠ر٢	١٠ر٣

المصدر :

BP, BP, Statistical Review of World Energy 1986, Pp. 5 & 34

Petroleum Economist, May 1986, P. 197

OPEC, OPEC Annual Statistics, 1984

يتضح لنا عند مقارنة احصاءات عام ١٩٨٥ باحصاءات عام ١٩٧٩ عدد من الامور يمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

أولا : انخفاض استهلاك مجموعة الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة الأولية التجارية بما مقداره حوالي مليوني طن مكافىء من النفط ، هذا في حين ارتفع استهلاك بقية دول العالم من الطاقة بما مقداره تسعة ملايين طن مكافىء للنفط .

ثانيا : انخفاض استهلاك مجموعة الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط بما مقداره ٢ر٧ مليون برميل يوميا في حين زاد استهلاك بقية دول العالم من النفط بمقدار ٦ر٥ مليون برميل يوميا .

ثالثا : انخفاض انتاج الدول الأعضاء في منظمة الاوبك من النفط بما مقداره خمسة عشر مليون برميل يوميا في حين زاد انتاج بقية دول العالم بما مقداره خمسة ملايين برميل يوميا .

رابعا : انخفاض صادرات الدول الأعضاء في الاوبك من النفط الخام في عام ١٩٨٤ مقارنة بعام ١٩٧٩ م بما مقداره ١٦ر٥ مليون برميل يوميا ، هذا في حين كانت زيادة صادرات بقية دول العالم من النفط الخام ٢ر٨ مليون برميل يوميا .

٢ ــ عجز الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة :

شهدت الميزانيات العامة لدول المنطقة عجزا متزايدا منذ عام ١٩٨٢م . وقد لجأت دول المنطقة إلى احتياطياتها المالية من أجل تمويل ذلك العجز بعد أن عملت ما بوسعها ــ في حدود ما تسمح به السياسات المتبعة ــ لتقليص حجم الانفاق العام .

ولعل النتيجة المنطقية لتمكن وكالة الطاقة الدولية من ادارة الطلب العالمي على النفط تتمثل في احتفاظها باسعار النفط عند مستوى تكلفة انتاج الحقول الحدية التي يتم تطويرها وفقا لاستراتيجية وكالة الطاقة الدولية . وفي تقديرنا فأن مستوى هذه الأسعار سيتراوح في المدى المتوسط بين ١٥ ــ ٢٥ دولارا للبرميل وفقا لسياسات الدعم والتشجيع والتفضيل والحماية التي تتيحها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة للشركات المنتجة للنفط داخل الدول الأعضاء او خارجها[٥] .

وانطلاقا من ذلك يمكن تشخيص الأوضاع النفطية الراهنة وما أدت اليه من عجز في ميزانيات دول المنطقة ، على اعتبار أنها أوضاع دائمة في المدى المتوسط وقد تكون أوضاعا مستمرة في المدى البعيد ، خاصة اذا ما انزلقت الدول المنتجة للنفط إلى الاقتراض بعد أن تستنفذ فوائضها المالية . الامر الذي سوف يؤدي ــ أن تحقق ــ إلى تصاعد حاجة الدول المنتجة لتصدير النفط في المستقبل بالقدر اللازم لتسديد القروض وفوائدها فضلا عن الحاجة إلى تلبية احتياجات الانفاق العام . أنه من المنتظر أن تضمن وكالة الطاقة سهولة استمرار سيطرتها على سوق النفط والاحتفاظ بحالة سوق المشترين كما هو الوضع في الوقت الراهن .

انطلاقا من فهم الأوضاع النفطية الراهنة بأنها أوضاع مستمرة في المدى المتوسط قام الزميل جاسم السعدون بتقدير العجز المتوقع في ميزانيات دول مجلس التعاون ، وخلص إلى

---

(٥) على خليفة الكواري ، قراءة أولية في الأوضاع النفطية الراهنة ، ورقة قدمت إلى منتدى التنمية ، جريدة « الخليج » الشارقة ١٠/١/١٩٨٧م .

الجدول (٢)
مؤشرات المالية العامة في دول مجلس التعاون
١٩٨١ ــ ١٩٨٦ (بليون دولار)

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	الفائض	العجز
١٩٨١	١١٣	١٥٤	٤١	
١٩٨٢	١٠٢	١٠٥	٣	
١٩٨٣	٩٦	٨٩		٧
١٩٨٤	١٠٢	٩٦		٧
١٩٨٥	٨٥	٨٤		١
١٩٨٦	٨٧	٣٣		٥٤

المصدر : جاسم السعدون : المالية العامة في دول مجلس التعاون نظرة اولية في واقعها واحتمالاتها ونتائجها ، جريدة « الخليج » الشارقة ١٩٨٧/١/١٤ ص ١٣ ، ١٤ ، ١٨

أن العجز سوف يستمر في الفترة من ١٩٨٧م ــ ١٩٩١م عند مبلغ يتراوح بين ٣٩ ــ ٣٦ بليون دولار سنويا وذلك بافتراض استقرار أسعار النفط عند متوسط ١٨ دولارا وزيادة الطلب بحوالي ٥ر١٪ سنويا[٦] . وقد لاحظ الزميل أن تحقق ذلك سوف يؤدي إلى استنفاذ الاحتياطيات المالية وسوف تضطر معه دول المنطقة إلى الاقتراض بضمان النفط في باطن الارض اذا لم تغير الحكومات سياساتها المالية ونهجها التنموى في الوقت المناسب .

وفيما يلي جدولان شاملان يلخص فيهما الزميل جاسم السعدون مؤشرات المالية العامة في دول مجلس التعاون في الفترة من ١٩٨١ ــ ١٩٨٦ م وتوقعاته لهذه المؤشرات في الفترة من ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ م .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التوقعات التي تضمنها الجدول رقم (٣) قامت على اساس زيادة الطلب على نفط الأوبك بمعدل ٥ر١٪ سنويا واستقرار بسعر المتوسط منذ ١٨ دولارا من ناحية ومن ناحية توقع استمرار الحكومات المعنية في الضغط على المصروفات ومقاومة

---

(٦) جاسم السعدون ، المالية العامة لدول مجلس التعاون : نظرة أولية في واقعها واحتمالاتها ونتائجها ، « ورقة قدمت لمنتدى التنمية » ، جريدة « الخليج » الشارقة ١٣ ، ١٤ ، ٨٧/١/١٥ م .

تزايدها المعتاد الذي تتطلبه احتياجات مواطنيها من الخدمات وضرورة توفير وظائف الاعداد المتزايدة من طالبيها من المواطنين .

جدول رقم (٣)
مؤشرات المالية العامة للسنوات (١٩٨٧ ــ ١٩٩١ م)
عند أسعار ١٨ دولار للبرميل

بليون دولار

البيان / السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الإيرادات النفطية	٣٢ر٦٠	٣٩ر٧١	٤٠ر٣٠	٤٠ر٩١	٤١ر٥٢	٤٢ر١٤
الإيرادات الاخرى	٨ر٢٠	٨ر٣٢	٨ر٤٥	٨ر٥٧	٨ر٧٠	٨ر٨٣
النفقات العامة	٨٧ر٣٠	٨٧ر٣٠	٨٧ر٣٠	٨٧ر٣٠	٨٧ر٣٠	٨٧ر٣٠
العجز المتوقع	– ٤٦ر٥٠	– ٣٩ر٢٧	– ٣٨ر٥٥	– ٣٧ر٨٢	– ٣٧ر٠٨	– ٣٦ر٣٢
رصيد الفائض المالي	—	٨٦ر٧٣	٥٦ر١٦	٢٤ر٠٠	– ٩ر٨٦	٤٥ر٥٣
إيرادات الفائض المالي	—	٧ر٩٨	٥ر٦٦	٣ر٢٢	٠ر٦٥	– ٢ر٠٥
صافي رصد الفائض المالي	١٢٦ر٠٠	٩٤ر٧١	٦١ر٨١	٢٧ر٢١	– ٩ر٢١	– ٤٧ر٥٩

المصدر : جاسم السعدون : المالية العامة في دول مجلس التعاون : نظرة أولية في واقعها واحتمالاتها ونتائجها . جريدة « الخليج » الشارقة ١٩٨٧/١/١٤ م جدول (١١ أ) .

وقد استبعد من التوقعات ضمنيا إمكانية اجراء اصلاح شامل للمالية العامة في المدى المتوسط طالما كان بالامكان تغطية العجز بالسحب من الاحتياطي . ويعود مثل هذا الافتراض إلى صعوبة اجراء اصلاح شامل للمالية العامة في الدول المعنية لما يتطلبه ذلك من اصلاح اقتصادي ــ اجتماعي شامل لم تتوافر لانجازه بعد إرادة مجتمعيه فاعلة .

أن الأوضاع النفطية والمالية الراهنة تعبر عن أزمة هيكلية في اقتصاد المنطقة . وتعود هذه الأزمة الهيكلية إلى اعتماد اقتصاد المنطقة على صادرات النفط . وقد أكد السيد عبد اللطيف الحمد في حديثه إلى حلقة أكسفورد الدراسية في سبتمبر عام ١٩٨٦ م بأن دول المنطقة مازال فيها اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي يمثل مساهمة مباشرة من قطاع انتاج النفط واكثر من ٩٠٪ من إيراد التصدير مصدرها صادرات النفط ، وحوالي ٨٠٪ من

إيرادات الميزانيات العامة يأتي من ريع النفط[٧] . ويقوم ريع النفط بعد ذلك بتمويل الانفاق العام الذي هو مصدر الدعم الوحيد لأوجه النشاط في المجتمع ، ويتوقف على تدفقه مستوى المعيشة ومعدلات الاستهلاك وحركة القطاع الخاص والعام . لذلك ليس غريبا أن يحدث ركود وتراجع في حركة النشاط كلما حدث ما يؤثر على حجم الريع المتحقق من صادرات النفط . بل أن قيمة الأصول ومستوى الربحية ونشاط القطاعات غير النفطية في القطاع الخاص والعام رهين بمستوى الريع النفطي .

إن معضلة اقتصاد المنطقة تكمن في اعتماده المطلق على ريع النفط الذي يفترض استمرار القدرة على تصدير النفط بأسعار تفوق كثيرا تكلفة انتاجه . وهذا أمر لا يمكن استمراره إلى الابد . فالنفط مورد غير متجدد ، كما أن امكانية تصديره تتوقف على الطلب العالمي فضلا عن أن الريع المتحقق من جراء انتاجه أو تصديره يتوقف على تكلفة الانتاج في ضوء الاسعار السائدة . وهذه المعطيات الثلاثة تقع خارج سيطرة الدول المصدرة للنفط . لذلك فأنه من المنطقي القول بأن استمرار الاعتماد المطلق على النفط سوف يعرض اقتصاد دول المنطقة لكارثة محققة . الامر الذي سوف يؤدي إلى تراجع حاد في النشاط وتلاش لمصادر الدخل وانخفاض قيمة الاصول وتبخر الثروات . فالنفط ناضب لا محالة ، وتكلفة انتاجه متصاعد باطراد ، والتقدم التقني يزيد من امكانيات احلال البدائل ، وأخيرا فأن الدول المستهلكة الرئيسية ممثلة في وكالة الطاقة الدولية قد أمسكت بزمام ادارة الطلب العالمي على النفط واصبحت قادرة على تحديد مستوى السعر في ضوء مصلحتها ، كل ذلك في غياب سياسات اقتصادية واضحة في الدول الاعضاء في منظمة الاوبك تؤدي إلى تقليل حاجتها تدريجيا إلى صادرات النفط .

من هذا كله يتضح لنا أن **القضية الاقتصادية في المنطقة هي قضية تغيير جذرى في اهداف السياسة الاقتصادية وليست مسألة انعاش اقتصادي** . وظاهرة التراجع الراهنة وما سبقها من حالات ركود مؤشرات على خلل هيكلي ونذير بالمخاطر التي تحيق باقتصاد المنطقة من جراء استمرار اعتماده المطلق على النفط . لذلك فأننا مطالبون أن نعمل الفكر ، ونبلور إرادة مجتمعية باتجاه البحث عن منطلقات جديدة لسياستنا الاقتصادية ،

---

(٧) Al-Hamad, Abdul Latif Y., Impact of the recent decline in oil Revenues on the Arab Economies. paper delivered at the Eighth Oxford Energy Seminar, Oxford, Sept. 1-12, 1986, p.7

في ضوء نهج تنموي بديل يعيد للتنمية مضمونها الحضاري ، ويؤكد جانب العدل والعدالة والمشاركة والوحدة بعيدا عن التبعية والتغريب .

وسوف نحاول القيام **بعرض موجز للمنطلقات العامة لسياسة اقتصادية جديدة** تهدف إلى بناء قاعدة اقتصادية بديلة ، في اطار استراتيجية تنموية شاملة ، وفي ضوء اندماج اقليمي وتكامل عربي[٨] ، على أن يبدأ العرض ببيان وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة .

أهمية بناء قاعدة اقتصادية بديلة

أن بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط يمثل تحديا يتوقف على مواجهته مستقبل اقتصاد المنطقة ، فأهمية النفط كمرتكز اقتصادي لن يستمر إلى الابد ، والتراجع في أهميته الاقتصادية أمر محقق . وعلى أقطار المنطقة أن تدرك هذه الحقيقة وأن تتدارك مستقبلها قبل فوات فرصة بناء اقتصاد بديل للاقتصاد النفطي ، مستفيدة من توظيف الامكانيات التي مازال يتيحها وجود الثروة النفطية .

وهذا الاقتصاد الذي يجب بناؤه لمواجهة عصر ما بعد الاعتماد على النفط يتمثل في **خلق نشاطات انتاجية محلية واقليمية وعربية تتكامل فيما بينها القطاعات وتتشابك الوحدات** نشاطات انتاجية ترتكز على مقومات دائمة متجددة غير معتمدة على استمرار الدعم الذي تتيحه صادرات النفط ، وقادرة تدريجيا على اداء الضروري من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي يسمح بها الريع النفطي في الوقت الحاضر ، وتحتاجها المتطلبات الاقتصادية الجديدة لمجتمعات المنطقة . وهذا يتطلب التركيز على الاستثمار الاقتصادي في قطاعات انتاجية جديدة متنوعة ، سلعية وخدمية في مجال الانتاج المباشر وغير المباشر ، بواسطة القطاع العام والقطاع الخاص ، تكون قادرة في مجملها على أداء الوظائف التالية :

أ ــ ايجاد فرص عمل منتج ، كريم ، يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة باستمرار .

---

(٨) تعتمد الورقة فيما تبقى من فصول على كتاباتنا السابقة وبالاخص المرجع التالي :
على خليفة الكواري ، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥م .

ب ــ انتاج متطلبات اشباع حاجات السكان الاساسية في ظل السعي إلى تحسين نوعية الحياة وتصاعد مستوياتها ، سواء كان ذلك عن طريق انتاج السلع والخدمات اللازمة مباشرة ، أو عن طريق زيادة القدرة على تصدير سلع وخدمات تتميز المنطقة فيها بميزات نسبية (عدا النفط) بالقدر الذي يسمح للمنطقة بضمان مصادر الاستيراد . اضافة إلى توفير القدرة على تمويل استيراد ما ينقصها من سلع وخدمات لازمة لاشباع احتياجاتها الضرورية .

ج ــ توفير مصادر بديلة ومضمونة للدخل ، ويشمل هذا على وجه الخصوص الناتج المحلي الاجمالي وايرادات الميزانية العامة وايرادات الميزان التجاري .

د ــ توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة .

هـ ــ تمكين القاعدة الاقتصادية البديلة من تدعيم نفسها ذاتيا ، وادامة قدرتها على اداء وظائفها عن طريق استمرار تكيفها مع المتغيرات الجديدة في التقنية ونمط الانتاج ، بالقدر الذي يسمح لها بتصاعد كفاءة الاداء وتزايد معدلات الانتاجية بشكل نسبي مقارن .

أن الوضع السليم لتركيب الناتج المحلي الاجمالي ــ في تقديرنا ــ يقتضي أن تساهم قطاعات الانتاج السلعي بنحو نصف الناتج المحلي الاجمالي ، على أن تساهم قطاعات الانتاج الخدمي بالنصف الاخر . والتحدي الحقيقي بالنسبة لأقطار المنطقة يكمن في زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية من أجل أن تحل محل قطاع الصناعة الاستخراجية (انتاج النفط والغاز) تدريجيا ، وذلك دون أن ينخفض متوسط دخل الفرد بشكل حاد ، الامر الذي يجنب اقتصاد المنطقة الانهيار وما يصحبه من هبوط حاد في النشاط وتدن في الدخول وانكماش في قيمة الاصول وهبوط حاد في مستوى المعيشة . وغنى عن القول أن مشروعات الانتاج المباشر المستقبلية في قطاع الانتاج السلعي وقطاع الانتاج الخدمي الخاص منها والتعاوني والعام ــ يجب أن تكون مشروعات انتاج اقتصادي حقيقي غير مرهون وجودها باستمرار الدعم من ريع صادرات النفط ، بل على العكس من ذلك يجب أن تكون هذه المشروعات في مجموعها قادرة على تحمل عبء ضريبي من أجل تمويل عجز نشاطات الانتاج غير المباشر من مرافق ومنافع وتسهيلات عامة ، اضافة إلى المدفوعات التحويلية من أجل تحقيق عدالة في التوزيع وتوفير مستوى معيشي كريم ، هذا فضلا عن توفير مصادر دائمة لتمويل الاستثمارات الجديدة وتكوين رأس المال .

مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة

إن قلة فرص الاستثمار المجدي اقتصاديا تعتبر بحق أكبر عائق لجهود تنويع مصادر الدخل في أقطار الخليج العربي . وإذا كانت المنطقة لا تنقصها الإمكانيات المالية ولن تنقصها هذه الامكانيات فيما تبقى من سنوات القرن العشرين ، إذا ما عدلت نهجها التنموي ــ فإن طاقة أقطارها على استيعاب الاستثمارات المجدية اقتصاديا تقل كثيرا من حيث الكيف والكم عما يجب على أقطار المنطقة توظيفه في مشروعات إنتاج مباشر لازمة لبناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط . وهذا يقتضي أن تتدارك أقطار المنطقة نفسها وأن تطرق كافة مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي من أجل بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط قبل فوات الفرصة التي مازال يسمح بها وجود الثروة النفطية .

وتبرز من بين المداخل المختلفة التي يمكن طرحها بهدف استشراف مرتكزات السياسة الاقتصادية الجديدة في أقطار المنطقة المداخل التالية :

١ ــ الاندماج الإقليمي والتكامل العربي :

إن صغر الحجم الاقتصادي لأقطار الخليج العربي يجعل إمكانية توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة في كل منها بالقدر اللازم لبناء قاعدة اقتصادية بديلة امرا شبه مستحيل ، كما إن تشابه الموارد من ناحية وعدم تنوع فرص الاستثمار المتاحة في اقطار الخليج العربي يجعل من قضية التكامل العربي ضرورة اقتصادية إلى جانب كونها ضرورة من ضرورات الاعتماد القومي على الذات في مواجهة أنماط التنمية التابعة التي لا تستطيع التجمعات الاقليمية الصغيرة الانفكاك منها . ولعل انتقال اقطار مجلس التعاون إلى مرحلة تجسيد الكيان السياسي الموحدة فدراليا من ناحية وانضمام العراق واليمنين كخطوة أولى إلى الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول مجلس التعاون من ناحية أخرى يسمح لاقطار الخليج والجزيرة العربية بتحقيق الحد الأدنى من الاندماج الاقليمي الذي يجب استكماله بتكامل عربي بدءاً من الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ووضع استراتيجية العمل العربي الاقتصادي موضع التنفيذ . ومما هو جدير بالتأكيد أن المطلوب يتجاوز شكل الاندماج الاقليمي والتكامل العربي إلى مضمونه الحقيقي بعد أن سادت الساحة العربية حالة اليأس من إمكانية الاندماج والتكامل بين الدول العربية . إن

المطلوب يمثل انتقالا نوعيا بمصداقية العمل المشترك تعبيرا عن نضج إرادة سياسية ملتزمة بمتطلبات عملية التنمية الشاملة وساعية إلى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات . لذلك فإن ما لا ينال جله لا يترك كله ، الأمر الذي يجعل من فرصة الاندماج والتكامل فرصة يجب اغتنامها بين أي عدد من الاقطار العربية ، وفي أي مجال من مجالات النشاط ، طالما كانت لا تتعارض مع سعي الامة العربية المشروع في سبيل تحقيق وحدتها .

٢ ــ المشروعات المشتركة :

إن مدخل المشروعات المشتركة في قطاع الانتاج المباشر يعتبر بحق مدخلا تنمويا مرادفا لمدخل الاندماج الاقليمي والتكامل العربي . وبالرغم من أن المشروعات المشتركة قد استقطبت اهتماما كبيرا منذ مطلع السبعينيات فإنها لم تؤد الدور الذي ينتظر منها بعد ، ومازال هناك مجال واسع للاستفادة من هذا المدخل في توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة لاقطار الخليج العربي . **ويقتضي أمر الاستفادة من هذا المدخل الهام توافر أربعة شروط ، أولها** : إصلاح جوهري في اسلوب إدارة هذه المشروعات وذلك بإبعاد أمر إدارتها عن الأعتبارات السياسية . **ثانيها** : توسيع نطاق المساهمة في المشروعات المشتركة لتشمل القطاع الخاص والمختلط إلى جانب القطاع العام ، وذلك بتكوين الشركات العامة المساهمة المشتركة لما تتمتع به من قدرة أكبر على تعبئة الموارد ، وتتيحه من فرصة أفضل لتأكيد الاعتبارات الاقتصادية في نهج إدارتها . **ثالثها** : الاتفاق على اطار مؤسسي متكامل يحكم نشاط مشروعات الانتاج المباشر المشتركة . ويشمل هذا الاطار تشريعا موحدا ومؤسسات إقليمية يناط بها أمر ترويج وترخيص ورقابة وتسهيل عمل المشروعات المشتركة . ويمكن أن يكون هذا الاطار المؤسسي مندمجا مع الإطار المؤسسي المحلي ومكملا له . **رابعها** : توفير تمويل تنموي لمشروعات الانتاج المشترك وذلك عن طريق إنشاء بنوك نوعية تقوم بتمويل الصناعة التحويلية والزراعة والثروة السمكية ومشروعات تنمية القدرات التقنية . ومن الافضل أن يتم تمويل هذه البنوك من مصدرين ، **أولهما** : ضريبة إضافية على الاستيراد تتصاعد وفقا لضرورات منع سياسات الاغراق وتوفير الحماية للمنتجات الإقليمية . **وثانيهما** : ضريبة رمزية على صادرات النفط تتصاعد وفقا لحاجة المنطقة إلى تمويل النشاطات الجديدة التي تتطلبها عملية بناء القاعدة الانتاجية البديلة للنفط .

٣ ــ تصعيد جهود إنشاء مشروعات الإنتاج المباشر وترشيدها :

يتوقف مستقبل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة على مدى نجاح أقطار المنظمة في إنشاء النوع الملائم من مشروعات الانتاج المباشر بالعدد الكافي في الوقت المناسب . إن أقطار الخليج العربي محتاجة إلى استثمار معظم عائداتها النفطية ــ إن لم يكن كلها ــ في استثمارات إنتاج مباشر وغير مباشر ، تكون في مجملها قادرة على توليد عائد حقيقي على الاستثمار لا يقل عن ١٪[٩] ، كي تستطيع أن تحتفظ بالمستوى الحالي لدخل الفرد . ومما لا شك فيه أن تحقيق قدر معقول من هذا الهدف ليس بالأمر الممكن عمليا اذا لم تتصاعد جهود إنشاء مشروعات الإنتاج المباشر عن مستواها الراهن . هذا فضلا عن ضرورة تصحيح أوضاع الكثير من مشروعات الإنتاج المباشر القائمة التي أصبح وجودها مرهونا باستمرار تدفق الدعم مع ريع النفط .

إن تصعيد جهود إنشاء مشروعات الانتاج المباشر على المستوى المحلي فضلا عن ترشيد حوافز المشروعات الراهنة يعتبر مدخلا محوريا من مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة . ويتطلب ذلك تسهيل عملية إنشاء كافة أنواع مشروعات الانتاج المباشر في جميع أقطار المنطقة وتشجيعها في ضوء ضرورة كون اقتصاديات المشروع مجدية في معزل عن استمرار الدعم من عائدات النفط . ولعل ذلك يتطلب بين أمور أخرى الاهتمام بالتالي :

أ ــ تأسيس بنوك تمويل تنموي نوعي متخصص في مجال الصناعة والزراعة والثروة السمكية والحرف والإنشاءات ومشروعات تنمية القدرة التقنية والخدمات الفنية ومن الضروري أن تحظى جميع الاقطار ببنوك التمويل التنموي المتخصص ، وفي حالة عجز قطر عن ذلك يمكن أن تساعده بنوك التمويل التنموي الاقليمية .

ب ــ تشجيع شركات وبنوك الاستثمار النوعي المتخصصة وتوجيه جهودها نحو الاستثمار في مشروعات الانتاج المباشر المحلي والاقليمي والعربي .

جـ ــ تعضيد جهود ترويج المشروعات وزيادتها ، وتوفير الاستشارات التقنية والخدمات الفنية لمشروعات الإنتاج المباشر .

---

(٩) عبد الوهاب علي التمار (مشرف) ، **الأصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط** ، شركة كاظمة ، الكويت ١٩٨٥م . ص ٥١ ــ ٦٣ .

د ــ تشجيع الشركات المساهمة العامة ذات الادارة المهنية المنفصلة عن رأس المال باعتبارها الشكل الأكثر مناسبة لمشروعات الانتاج المباشر الكبير والمتوسط .

هـ ــ دراسة نظم الحوافز المتاحة لمختلف أنواع مشروعات الإنتاج المباشر في مختلف الأقطار تمهيدا لوضع نظام حوافز موحد يوفر لمشروعات الإنتاج المباشر في جميع الأقطار فرص تشجيع كافية ومتساوية تحقيقا لعدالة المنافسة فيما بين المشروعات وضمانا لسلامة توطين المشروعات . ولا بد من وجود مؤسسة إقليمية يعهد إليها بمهمة تطوير نظم حوافز المشروعات وتنسيقها بين الاقطار فضلا عن قيامها بمهمة التحكيم فيما قد ينشأ من خلاف بين الاقطار والمشروعات وتقييد مجالات المضاربة ومنع النشاطات الطفيلية وحماية القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص والامكانيات التنظيمية من التوجه إلى تلك النشاطات .

ز ــ سد الثغرات التي تم من خلالها تجيير ملكية وادارة المشروعات المحلية ــ مقابل عمولة ــ لشركات وأشخاص ليس لهم حق قانوني في مزاولة النشاط الاقتصادي محليا .

٤ ــ توظيف أكفأ للموارد المتاحة :

وأخيرا وليس آخرا فإن أمر الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة لأقطار المنطقة يمثل مدخلا رئيسيا من مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة . ومما لاجدال فيه ان كل قطر في المنطقة مازال بامكانة توظيف الكثير من الموارد المتاحة له بشكل افضل ، كما أن عملية الاندماج الاقليمي والتكامل العربي سوف تتيح مجالات أكبر للاستفادة من قوة العمل والموارد الطبيعية والارصدة الخارجية لدول المنطقة .

أ ــ قوة العمل المحلية :

تعاني أقطار المنطقة من ظاهرة التضخم الوظيفي في قطاعات الادارة العامة وما يصاحبها من بطالة مقنعة ، هذا فضلا عما تعانيه من ظاهرة البطالة المرفهة الناتجة عن امكانية توافر دخول ريعية أغنت البعض عن العمل المنتج . وقد أدى ذلك إلى انسحاب قوة العمل المحلية من سوق الإنتاج المباشر ، وأثر على انتاجية نظام التعليم ، وأدى إلى عدم ملاءمة مخرجاته لاحتياجات مشروعات الإنتاج المباشر المعول عليها في توفير عمالة منتجة لما يقارب ٧٥٪ من قوة العمل المحلية في عصر ما بعد الاعتماد على صادرات النفط . **إن امكانية توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة تتوقف على اعادة قوة العمل المواطنة إلى سوق العمل ، وتوجيهها إلى مشروعات الانتاج**

المباشر ، وحفزها على تحصيل التعليم الملائم للكوادر الفنية والقيادات الادارية التي يعتمد عليها من أجل توفير المنظمين الاقتصاديين . ولعل أهمية استقرار العمالة في مرحلة تشغيل المشروعات تفرض على أقطار المنطقة أن تعتمد على قوة العمل المحلية في تشغيل مشروعات الانتاج المباشر . وعلى أقطار المنطقة أن تقوم بإصلاح نظام التوظيف وتهيئة نظام التعليم وترشيد حوافزهما بالقدر الذي يسمح باستيعاب الاستثمارات المجدية التي يتطلبها بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . وجدير بالتفكير في مجال استقرار العمالة أن تعيد أقطار المنطقة نظرها في **امكانية منح الاقامة الدائمة وتجنيس مواطني الدول العربية** دعما لقدراتها البشرية وضمانا لها من **أخطار الخلل السكاني الراهن** الذي أدى إلى **تشويه الهوية العربية** لمجتمعات المنطقة ، فضلا عن تشويه البعد الانتاجي للعمل ومحتواه الوطني . وإذا كانت مسألة الاقامة الدائمة وتجنيس المواطنين العرب غير ممكنة في الوقت الحاضر فأنها سوف تصبح عملية مستحبة عندما تعتمد مبدأ مكافأة الفرد حسب انتاجيته الفعلية ، ويعتمد مستوى المعيشة على ما تضيفه قوة العمل من قيمة إلى السلع والخدمات بعد أن ينتهي عصر الاعتماد على ريع النفط .

ب ــ الموارد الطبيعية :

على الرغم من الشح النسبي في الموارد الطبيعية بالمنطقة ، فإن سياسات استغلالها مازالت تسمح بمزيد من الاستفادة منها في عملية توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة . وعلى أقطار المنطقة في سعيها من أجل بناء القاعدة الاقتصادية أن تعمل على تحقيق التالي :

ــ الاستفادة القصوى من الامكانيات الانتاجية التي يسمح بها دمج النفط في الاقتصاد المحلي والاقليمي والعربي بدلا من تصديره خاما ، ويقتضي ذلك أن تستغل المنطقة الميزة النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي والزيت في بناء صناعة نفطية متكاملة مع بقية القطاعات الأخرى .

ــ الاستفادة من الموارد الطبيعية غير النفطية ولا سيما المتجدد منها ، وعلى دول المنطقة أن تحد من استهلاك المياه بما لا يتجاوز متوسط المضاف إلى المخزون الجوفي سنويا ، وأن تعمل على ترشيد استخدامات الأرض الزراعية ، كما يجب عليها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتجددة من النضوب والانقراض والتصحر والانجراف ، وإن تحميها من التلوث ومن الاحتكار الذي يؤدي إلى تعطيلها أو انحراف استخداماتها عن خدمة احتياجات المجتمع .

ــ على دول المنطقة أن توظف العلم والتقنية وتقوم بالبحث العلمي والتطبيقي اللازمين لتنمية الموارد الطبيعية عن طريق تحسين السلالات وعن طريق امتلاك التقنية اللازمة لانتاج

الطاقة من الموارد المتجددة . وعليها أيضا أن توجه المتاح من مواردها الطبيعية إلى أكثر الفرص الاستثمارية دون جدوى من وجهة نظر المجتمع وأكثرها قدرة على معالجة الطاقة الاستيعابية المنتجة .

جـ ــ اخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي :

إن الاستثمارات الخارجية ليست بديلة عن عملية البناء الداخلي ، ولا يجوز لها أن تدعي ذلك ، فهي أمر مؤقت فرضته الظروف . ويقتضي وجودها الراهن المحافظة على اصولها ــ في مواجهة سياسات استخدامها لتمويل عجز الميزانيات العامة ــ وتعظيم عائداتها المباشرة وتوظيف امكانياتها غير المباشرة من أجل تدعيم عملية البناء الداخلي إلى أن تسمح الطاقة الاستيعابية المنتجة محليا وإقليميا وعربيا بفرصة اعادتها وتوظيفها بشكل مجد في الدخل . وحتى يحين ذلك يجب الاهتمام بالجوانب التالية :

الأول ــ توثيق العلاقة بين قطاعات الاستثمار الخارجي وقطاعات الإنتاج المحلي والقيام بإدارة الاستثمارات الخارجية من قبل إدارة موجودة فعليا في الداخل ومرتبطة عضويا بإدارة جهود البناء الداخلي وتابعة لها ، على أن تكون جهود الاستثمارات الخارجية الحقلية في مختلف فرص وأسواق الاستثمارات الخارجية منطلقة من ضرورة تكاملها مع قطاعات الانتاج الداخلي ووحداته متجهة لحل اختناقاتها .

الثاني ــ الاستثمار في الصناعات والنشاطات التي ترغب دول المنطقة في استيعاب مقومات توظيفها واكتساب المعرفة اللازمة من أجل اقامتها في الداخل .

الثالث ــ الاستفادة من الدور التكاملي الذي يمكن أن يؤدي اليه ربط الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة باحتياجات استيرادها وزيادة فرص تصديرها .

مرتكزات السياسة الاقتصادية الجديدة

إن تقرير السياسة الاقتصادية في أي بلد أمر يتوقف على الارادة السياسية واقتناع من بيدهم سلطة اتخاذ القرار ، لذلك يصعب على الباحث أن يقترح سياسة اقتصادية لبلد ما . وغني عن التأكيد أن وضع سياسة اقتصادية مشتركة لعدد من الدول أمر أكثر صعوبة لما يتطلبه ذلك من توافق إرادات متخذي القرار . وبحسب الباحث أن يشير إلى منطلقات

السياسة الاقتصادية الأكثر قدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية في بلد بعينه أو مجموعة من البلدان ، تاركا أمر اقتراح سياسة اقتصادية جديدة على المستوى المحلي والمشترك إلى من بيدهم سلطة اتخاذ القرار في ضوء تقديرهم للمشكلات الاقتصادية .

وانطلاقا من ذلك نعرض بشكل موجز أهم المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها السياسة الاقتصادية الجديدة في أقطار الخليج العربي من أجل بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط وفقا لما يلي :

١ ــ تخفيض الاعتماد تدريجيا على صادرات النفط :

إن تخفيض الاعتماد تدريجيا على صادرات النفط وبخاصة الاعتماد على واردات الدول الاعضاء في منظمة الطاقة الدولية يجب أن يمثل محورا رئيسيا من محاور السياسة النفطية في دول الخليج العربي . وعلى دول المنطقة أن تعمل على تخفيض الاهمية النسبية لصادرات النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي ايرادات الميزان التجاري وفي تمويل الإنفاق العام . ولعل تحديد نسبة سنوية تنخفض بموجبها مساهمة صادرات النفط في كل من ذلك تمثل ضرورة من ضرورات السياسة النفطية السليمة ، كما أن النجاح في تحقيق ذلك دون حدوث تراجع حاد في اقتصاد المنطقة يعتبر بحق مؤشرا على مدى تقدم جهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط . إن تراجع مساهمة صادرات النفط في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الاستيراد والانفاق العام أمر تحتمه طبيعة الثروة النفطية والظروف الدولية والتقنية المحددة لصادراتها ، وأهمية الصادرات سوف تتناقص بدون شك ، بل إن استمرار درجة الاعتماد الراهنة على صادرات النفط سوف يؤدي إلى استقرار أسعار النفط عند مستوى الحد الأدنى الذي تقرره منظمة الطاقة الدولية في ضوء نجاح استراتيجية تخفيض الحاجة إلى استيراد النفط من الدول الاعضاء في منظمة الأوبك . وعلى دول المنطقة أن تلزم نفسها تدريجيا بتخفيض نسبي في حاجتها إلى استمرار صادرات النفط ، وأن تعمل من خلال منظمة الاوبك على تغيير استراتيجية الدول المصدرة للنفط لتصبح استراتيجية تقليل الاعتماد على صادرات النفط ، الأمر الذي سوف يسمح بربط حجم الصادرات بمدى التقدم على محور دمج النفط في الاقتصاد الوطني ونجاح جهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة التي سوف تؤدي تدريجيا إلى تقليل اعتماد دخل الفرد والحاجة إلى تمويل الاستيراد من صادرات النفط ، كما تؤدي إلى تكوين طاقة ضريبية تجعل الحاجة إلى ريع النفط من أجل تمويل الإنفاق العام أقل أهمية مما هو في الوقت الحاضر .

ولعل تبني أقطار المنطقة سياسة نفطية تنطلق من استراتيجية اخضاع انتاج النفط لاعتبارات التنمية تضيف محاور هامة أخرى إلى السياسة النفطية تكمل محور تخفيض الاعتماد على صادرات النفط وتدعمه في المدى البعيد . ويبرز من بين هذه المحاور ضرورة تحديد الجدوى الاقتصادية من إنتاج النفط قبل تقرير حجم الانتاج وكيفية الاستفادة منه ، كما تبرز محاور دمج النفط في عملية الإنتاج المحلي والإقليمي والعربي ، وضرورة الإحتفاظ بمعظم ريع النفط مستثمرا في أصول انتاجية عامة ، باعتبارها محاور رئيسية في أية سياسة نفطية وطنية ذات توجه تنموي .

٢ ــ إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية ــ الاجتماعية :

يجب أن ترتكز السياسة الاقتصادية الجديدة لأقطار الخليج العربي على مبدأ ترشيد الانفاق العام وإخضاعه لمعايير الجدوى الاقتصادية ــ الاجتماعية . ويتطلب ذلك مراجعة منهجية عاجلة لسياسات الإنفاق العام والتعرف على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجم الإنفاق العام وأوجه تخصيصه ومصادر تمويله . فالنظرة الراهنة إلى وظيفة جانب النفقات في الميزانيات العامة لدول المنطقة والمعايير التي تحكم تخصيص هذه النفقات تحتاج إلى إعادة تعريف وتحديد لوظيفة الميزانية العامة والمعايير التي تحكم تخصيصها في ضوء دور الميزانية العامة في جهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . ومن الضروري أن يتم الربط بين حجم النفقات العامة وأوجه تخصيصها ومصادر تمويلها باعتبارات الجدوى الاقتصادية بمعناها الشامل وأثر الانفاق العام على نظام الحوافز والتوجهات التنموية . وهذا الإخضاع يتطلب برنامج إصلاح جوهري للميزانيات العامة يهتم بجانب الشكل والموضوع في هذه الميزانيات ، فمن حيث الشكل تحتاج ميزانيات دول المنطقة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة المتعلقة بأساليب إعداد الميزانيات ومتابعة إنفاقها وتقويم أدائها في ضوء وظيفة الميزانية العامة والاعتبارات التي يجب أن تحكم حجمها وأوجه تخصيصها وأولويات التخصيص في ضوء طبيعة ومصادر تمويلها وأعباء ذلك التمويل . ومن حيث الموضوع يتطلب برنامج الاصلاح إعادة النظر في التأثيرات السلبية التي كرستها سياسات الدعم الحكومي للاستهلاك ، وما أدت اليه من بلورة نظام للحوافز على مستوى الافراد والمنشآت أدى إلى توجيه خاطيء للموارد البشرية والمادية المتاحة ، وأخل بنسق القيم الاجتماعية ، وأضعف قيم العمل والانتاج والمسؤولية المجتمعية تجاه المال العام وتجاه المجتمع ، مما يهدد بانحراف جهود المجتمع وتباعدها عن متطلبات التنمية في المستقبل . هذا إضافة للآثار السلبية المتعددة التي سبقت الاشارة

إليها ، والتي يمكن اعتبارها آثارا جانبية لسياسة الإنفاق العام ، ولا سيما اخراج قوة العمل المحلية من سوق العمل المنتج .

كما إن اصلاح الميزانية العامة من حيث الموضوع يتطلب اعادة النظر بشكل جوهري في مصادر تمويل الميزانية العامة ، والتمييز بين الإيرادات الرأسمالية والإيرادات الجارية لهذه الميزانية ، وإتباع الاسس والمباديء الاقتصادية التي يجب أن تحكم الايرادات الرأسمالية للميزانية . واصلاح هذا الجانب يقتضي التحول التدريجي المخطط من أجل موازنة الميزانية العامة تدريجيا دون استخدام ريع النفط ، بحيث يتم الاعتماد في تمويل النفقات العامة : الجارية والتحويلية والانشائية ـــ على القدرة الضريبية للاقتصاد الوطني ، دون حاجة إلى استخدام عائدات النفط لسد عجز الايرادات العامة غير النفطية عن مقابلة احتياجات الانفاق العام .

وهذا التدرج يتطلب وقفا فوريا لنمو حجم النفقات العامة ، ولا سيما الجاري منها والتحويلي ، وتخفيض نصيب الفرد من النفقات العامة من معدله الحالي والذي بلغ أعلى معدل وصل اليه أي مجتمع معاصر[١٠] . ويتم هذا بترشيد الانفاق وأخذ اقتصاديات الإنفاق العام في الحسبان . وهذا يتطلب التحول التدريجي من دعم شبه شامل وغير محدد الغرض لأسعار الطاقة والخدمات والسلع التي تنتجها المرافق والمنافع العامة ومشروعات البنية التحتية إلى تحميل المستفيدين من هذه الخدمات التكاليف الفعلية لها ، مع تحميل نصيب أكبر للاستهلاك ـــ ولا سيما المفرط منه ـــ لحساب تخفيض معقول ومجد لقطاعات الانتاج بعد التأكد من قدرتها في المدى الطويل على تحمل كامل هذه التكاليف .

وهذا يقتضي بالدرجة الأولى التحول من استخدام عائدات النفط لتمويل الميزانية إلى تنمية نظام عادل للضرائب ، ولا سيما الضرائب والرسوم المباشرة ، من أجل تمويل احتياجات الانفاق فضلا عن توظيف الميزانية العامة باعتبارها أداة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية .

---

(١٠) قدر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٦م بمبلغ ٥٥٧٥ دولار للفرد مقابل ٣٢٤ دولار في كوريا الجنوبية ١٥٢٦٠ دولار في سويسرا ، ٣٧٢٦ دولار في الولايات المتحدة .

انظر جاسم السعدون ، المالية العامة لدول مجلس التعاون ، جريدة « الخليج » الشارقة ١٩٨٧/١/١٥م ص ١٣ .

٣ ــ الحماية من الاغراق التجاري وفتح أسواق للتصدير :

إن بناء قاعدة اقتصادية جديدة يتطلب أن ترتكز السياسة الاقتصادية البديلة على مبدأ حماية المنتجات الوطنية المحلية والاقليمية والعربية وفقا لما يتم الوصول إليه من اندماج وتكامل . ويلزم باديء ذي بدء أن يتم توصيف المشروعات الوطنية المطلوب حماية منتجاتها فضلا عن تشجيع جهود إنشائها . ولعل هذا التوصيف محتاج إلى تأكيد وجود حد أدنى من قوة العمل المواطنة تختلف وفقا لطبيعة نشاط المشروع وتتزايد عبر الزمن . كما أن هذا التوصيف يجب أن يدقق في حقيقة ملكية المشروعات ويميز لصالح المشروعات ذات الملكية الوطنية الفعلية وذات الادارة الوطنية هذا إضافة إلى رفع نسبة القيمة المضافة بالتدريج بالقدر الذي يخلق تشابكا بين وحدات الإنتاج وقطاعاته على المستوى المحلي والاقليمي والعربي بشكل متصاعد .

ولعل مبدأ سياسة الانفتاح التجاري المطلق وماصاحبه من تدفق مختلف أنواع السلع والخدمات دون اشتراط مواصفات إلى أسواق المنطقة ، وماصاحب ذلك من سياسات إغراق ــ قد خلق وضعا لا يسمح للمنتجات الوطنية بالمنافسة في السوق المحلية . يضاف إلى ذلك غياب سياسات تجارة خارجية تسعى إلى ترشيد الاستيراد وتحول دون تطرف أنماطه ، وتوجد ترابطا بين مصادر الاستيراد والاسواق التي يمكنها أن تستوعب صادرات المنطقة من السلع والخدمات .

ومما هو جدير بالتأكيد ان الحماية المطلوبة والتشجيع المرغوب يجب ألا يقتصرا على بضع سلع رئيسية فقط ، وانما يجب أن يمتد إلى مختلف السلع والخدمات بدءا بالصناعة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية وانتهاء بالخدمات الأستشارية والتقنية والفنية ونشاط المقاولات . ولقد اصبح الامر ملحا من أجل تشجيع المنتجات الوطنية بحمايتها من الإغراق وتوفير فرص الاولوية لها وفتح فرص تبادلها مع العالم الخارجي وفقا لسياسات تجارة خارجية ذات ترابط فعال بجهود بناء القاعدة الانتاجية البديلة للنفط . ولعل إنشاء مؤسسات التصدير إضافة إلى تخفيض جزء من المساعدات الاقتصادية لدعم صادرات أقطار المنطقة اصبحت امراً جديرا بالاعتبار . كما أن استخدام نظام رسوم جمركية ومعونات التصدير من أجل تشجيع المنتجات الوطنية وحمايتها قد اصبح ضرورة من ضرورات بناء مشروعات الانتاج المباشر في المنطقة . ويبقى بعد ذلك على السياسات الاقتصادية معالجة الآثار السلبية لموضوع الرسوم الجمركية على مستوى معيشة المواطنين واقتصاديات مشروعات

الانتاج المباشر المحلية . ولعل وجود نظام تعويضات عادل يتم تمويله بجزء من حصيلة الرسوم الجمركية كفيل بمعالجة بعض الآثار السلبية ولا سيما على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود .

٤ ــ كفاية التكوين الرأسمالي وملاءمته :

تتوقف فرص بناء القاعدة الاقتصادية البديلة على مدى كفاية الادخار ومدى استثماره في تمويل مشروعات الانتاج الاقتصادي ، المباشر وغير المباشر الاوثق ارتباطا بالتكوين الرأسمالي والاكثر ملاءمة لمستقبل المنطقة . وفي ضوء حاجة المنطقة إلى ادخار ما يقارب نصف ناتجها الاجمالي السنوي من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة في الوقت المناسب ــ يجب عليها أن تسعى إلى استيعاب معظم هذه الاستثمارات محليا مرجئة مالا تستطيع أن تستوعبه في مشروعات انتاجية إلى الوقت الذي ترتفع فيه قدرتها الاستيعابية المنتجة إلى ما يفوق استيعاب مخصصات الاستثمار السنوي ويسمح باعادة جزء من الاستثمارات الخارجية .

والسياسة الاقتصادية في ضوء أهمية استثمار نصف الناتج القومي ، مطالبة بأن تخطط عملية التكوين الرأسمالي من منطلق تعظيم تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اتساع الطاقة الاستيعابية المنتجة بالقدر الذي يسمح بامتصاص معظم الامكانيات الاستثمارية المتاحة محليا في مشروعات إنتاج مباشر وإنتاج غير مباشر تكون في مجموعها قادرة على تحقيق فائض اقتصادي بمعزل عن دعم النفط . ومثل هذا التخطيط يتطلب مراعاة الامور التالية :

ــ الموازنة بين المخصص للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وبين المخصص للاستثمار في مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر بالقدر الذي يجعل من الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية معضدا لأداء مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر ، مما يمكنها من توليد فائض اقتصادي يكفي لتحقيق عائد إيجابي على محمل الاصول الرأسمالية الموظفة في مشروعات البنية الأساسية وفي مشروعات الانتاج المباشر .

ــ تحقيق مزيد من الترابط بين مشروعات الانتاج غير المباشر ومشروعات الانتاج المباشر ، وتسخير الاولى من أجل خدمة الثانية من خلال إعطاء الافضلية لاحتياجات مشروعات الإنتاج على احتياجات الاستهلاك غير الضرورية من حيث الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تنتجها مشروعات البنية الاساسية .

ـــ تركيز استثمارات البنية الاساسية في المناطق ذات الموارد الاقتصادية القابلة للنمو في المدى البعيد وتجنب أية توجهات تؤدي إلى اقامة المراكز الحضرية أو المناطق الصناعية أو الزراعية وما تحتاجه من مشروعات بنية أساسية في المناطق التي لا تتوافر فيها الموارد والإمكانيات الذاتية التي تسمح بايجاد مصادر اقتصادية ذاتية بديلة لما تتيجه عائدات النفط في الوقت الحاضر من دعم لدخل سكانها .

ـــ التركيز على نوعية رأس المال المادي الذي يجري تكوينه ، والتأكد من ملاءمته لاحتياجات المستقبل ، وكذلك تكامل قطاعاته ، وتشابك وحداته بالقدر الذي يسمح بمعالجة الاختناقات الاستثمارية ويتيح فرصا أكبر لامكانية الاستثمار الجديد في ظل ما يتيحه حجم التكوين الرأسمالي ونوعيته من تسهيلات وتجهيزات انتاج ، فضلا عما يخلقه من احتياجات وطلب فعال على منتجات المشروعات الجديدة .

ترشيد عملية التكوين الرأسمالي وتغيير الأسس التي يتم بموجبها تخصيص الاستثمار بالقدر الذي يجنب المنطقة إقامة مشروعات البنية الأساسية التي تكون احتياجات تشغيلها وتكلفة صيانتها ، في ضوء الخدمات الانتاجية التي تقدمها ، غير مبرره في المستقبل . إن الكثير من المشروعات الراهنة في مجال الاسكان الشخصي والمباني الحكومية ووسائل الترفيه على وجه الخصوص ، فضلا عن العديد من مشروعات البنية التحتية ، بل حتى بعض مشروعات الإنتاج المباشر ، ستكون تكلفة تشغيلها وصيانتها في المستقبل ـــ عندما يعاد تسعير الطاقة وتزول أوجه الدعم السهل المتاح في الوقت الحاضر ـــ أكبر بكثير من المنافع الاقتصادية والإجتماعية التي تولدها . إن ضرورة مثل هذا الترشيد تنبثق من أهمية توجيه الموارد المتاحة الوجهة التي تؤدي إلى اتساع الطاقة الاستيعابية وتخلق تراكما رأسماليا ملائما لتدعيم القاعدة الاقتصادية البديلة بدلا من أن تكون عبئاً عليها .

ـــ تكثيف استفادة أقطار المنطقة وبقية الاقطار العربية من رأس المال المادي المتاح عن طريق عملية تشغيله وخلق التشابك بين وحداته وتكامل قطاعاته على المستوى المحلي والاقليمي والعربي بالقدر الذي يسمح برفع قدرته التشغيلية إلى كامل طاقته في ظل المحافظة عليه عن طريق الاهتمام ببرامج الصيانة وزيادة القدرة على تطويره وتجديده ورفع كفاءة أدائه وتوجيه استخدامه نحو دعم نشاطات الإنتاج .

٥ ــ خلق آلية اقتصادية سليمة :

إن جوهر الوظيفة الاساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة يتمثل في خلق الآلية الاقتصادية المناسبة لتعبئة الجهود والموارد وتوظيفهما من أجل تقليل الاعتماد على النفط وبناء قاعدة اقتصادية بديلة له . لذلك فإن مؤشرات السياسة الاقتصادية يجب أن تكون متناسقة ويجب أن تكون أدواتها كافية من حيث النوعية والتنوع . ولعل المحصلة النهائية لاية سياسة اقتصادية لا تعدو أن تكون توليد آلية اقتصادية يتكون بموجبها حس اقتصادي ويتوجه وفقا لمعطياتها سلوك الأفراد والمنشآت . ويتطلب أمر خلق آلية اقتصادية سليمة في أقطار المنطقة ، إصلاحا جذريا لنظم الحوافز .

إن نظم الحوافز في أقطار المنطقة تحتاج إلى مراجعة جادة وإصلاح جذري يتم بموجبه إعادة تصميم الدوافع والروادع المادية والمعنوية ، وذلك من أجل جعلهما أكثر قدرة على خلق الترابط بين مصلحة الفرد والفئة والمنشأة من ناحية ، وبين متطلبات رفع الطاقة الاستيعابية المنتجة من ناحية أخرى . إن وظيفة نظام الحوافز يجب أن تنطلق من ضرورة ترشيد استخدام الموارد المتاحة والعمل على تنميتها وتعبئتها وتوجيهها وفقا لمتطلبات رفع قدرة المنطقة على استيعاب الاستثمارات اللازمة من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ويجب البدء بتقويم نظام الحوافز السائدة في كل قطر ، وفي المنطقة بأكملها ، في ضوء اعتبارات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . ومن ثم تحديد الحوافز المغلوطة فيه والمعوقة لأداء وظيفته واستكمال الحوافز اللازمة من أجل قيامه بتوليد آلية ملائمة ، تسمح برفع معدلات الأداء وتؤدي إلى تخفيض مستويات الهدر ، وتؤكد على اجتماعية الهدف بالنسبة للأفراد والمنشآت .

إن متخذي القرارات مطالبون بالتزام الموضوعية في ظل معيار الجدوى الاقتصادية عند تقرير الدوافع والروادع ، وعليهم ان يتحرروا من الضغوط التي تعود عليها بعض الافراد والفئات والمنشآت والقطاعات ، فليس هناك ماهو أخطر على ايجابية نظام الحوافز ، من افتقاده الحس الاقتصادي أو وقوعه في دوامة الاستثناء والمحاباة المؤدية إلى خلق مؤشرات لمن يطلبون المكافأة غير مؤشرات الأداء الكفؤ من وجهة نظر المجتمع .

وتتطلب مسألة إصلاح نظام الحوافز اعادة النظر في الاعتبارات التي تحكم الانفاق العام والتمويل التنموي ، كما تحتاج إلى إيجاد الروادع القانونية والادارية والمالية اللازمة لمعالجة إنحراف

النشاطات عن أداء وظيفتها الاجتماعية ، هذا فضلا عن ضرورة إصلاح الحوافز المتعلقة بتعبئة وإعداد وتهيئة وتوجيه الموارد البشرية ، ولا سيما ما يتعلق منها بإيجاد الكوادر القيادية وسلامة توجهاتها المهنية والوطنية وإرادتها ، ومن بين الحوافز في سياق رفع الطاقة الاستيعابية المنتجة تحتاج كل من سياسة الدعم الحكومي ومسألة النشاطات الطفيلية إلى تأكيد خاص .

أ ــ اعتبارات الدعم الحكومي :

لابد من دراسة الآثار المباشرة لكل وجه من أوجه الدعم الحكومي ، ومن ثم تقويم كل منها من حيث مدى ضرورته ومدى كفايته ، ومن حيث الآثار التي تنشأ عن وجوده في المدى القريب والبعيد . ولابد من خلق آلية تسمح بتخفيض الدعم المتأتي من عائدات النفط تدريجيا حسب ما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن ضرورة اعتماد نفقات الميزانية العامة على الإيرادات غير النفطية المتاحة لها .

إن الدعم الحكومي عن طريق الإنفاق العام يجب أن يخضع لاعتبارات اقتصاديات النفقات العامة ، كما إن الدعم الحكومي من خلال توفير التمويل الرخيص والرعاية والحماية يجب أن يخضع لاعتبارات سلامة وصحة تخصيص الموارد وتوظيف التجهيزات والتسهيلات ، بالشكل الذي يضمن استفادة نشاطات الانتاج الاقتصادي من تلك الامكانيات ويكفل توجيه الجهود بشكل استراتيجي ، يؤدي إلى معالجة الاختناقات التي تتعرض لها الطاقة الاستيعابية المنتجة ويسمح باتساعها إلى أقصى قدر ممكن ، من أجل تمكينها من استيعاب حجم الاستثمارات المطلوب تراكمها لبناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ولا يجوز أن تبتعد اعتبارات الدعم الحكومي ومعايير تخصيصه في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها من نشاطات الإنتاج السلعي والخدمي المباشر وغير المباشر عن ضرورة قيام هذه النشاطات على أسس اقتصادية سليمة تمكنها من أن تكون دعامة للقاعدة الاقتصادية البديلة ، ومرتكزا للبناء الاقتصادي المطلوب إيجاده ، من أجل توفير الاحتياجات الاقتصادية للسكان في عصر ما بعد النفط . إن الهدف من دعم الإنتاج يجب أن يكون خلق إنتاج اقتصادي من وجهة نظر المجتمع ، قادر على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد النفط ، ولا يجوز أن يسمح لشعارات فارغة من المحتوى الحقيقي أن تكون بديلا عن الجدوى الاقتصادية في المدى البعيد . إن قيام أي من هذه النشاطات التي يجب أن تمثل

مرتكز القاعدة الاقتصادية البديلة ، على مجرد وجود الدعم وافتراض استمرار تدفقه يمثل عبئا على اقتصاد المستقبل ، ولن يستطيع أن يكون عونا له ، فضلا عن الآثار السلبية لمثل هذا الدعم في تخصيص الموارد بشكل خاطيء وفي ارتفاع تكاليف الانتاج وقتل الكثير من فرص الاستثمار .

كما أن اعتبارات دعم مداخيل الافراد ودعم مستوى استهلاك غير العاجزين منهم من أجل توفير مستوى معيشي مرغوب اجتماعيا أو سياسيا في ضوء الغنى الآني لأقطار المنطقة ، يجب ألا يطغى أو يتعارض مع اعتبارات ضرورة تعبئتهم وإعدادهم وتوجيههم من أجل القيام بمهمات الإنتاج واكتساب المهارات واستيعاب المعرفة واستنباط التقنية التي يتوقف عليها مستقبلهم الاقتصادي عندما لا يكون هناك ريع من النفط يكفي لسد العجز الملحوظ في الوقت الحاضر بين انتاجية الأفراد ومداخيلهم .

ب ــ تقييد النشاطات الطفيلية :

أن النشاطات الطفيلية لابد من ردعها حفاظا على الجهود والموارد التي تجتذبها مثل هذه النشاطات وحماية لمحاولات الاستثمار الاقتصادي المجدي من وجهة نظر المجتمع من المنافسة غير المتكافئة والدوافع الضارة . إن نشاطات مثل نشاط احتكار ملكية الاراضي والمضاربة بأسعارها والمضاربة بالاسهم واحتكار الوكالات التجارية وتجيير الاسم والنفوذ التجاري للشركات والأفراد الوافدين الراغبين في التجارة والعمل في الصناعة والزراعة والمقاولات ، فضلا عن تمثيل الشركات العالمية الكبرى التي يتركز عملها مع القطاع العام ، كلها نشاطات يجب اعادة النظر فيها على ضوء آثارها السلبية .

إن تحجيم هذه النشاطات وتخفيض ربحها إلى أقصى حد ممكن أمر لازم من أجل توجيه المستثمرين في القطاع الخاص إلى الاستثمار الاقتصادي المجدي من وجهة نظر المجتمع ، عندما يجدون أن العائد على الاستثمار في النشاطات الطفيلية غير كاف لجذبهم ، وأن مراكزهم الاقتصادية لن تتدعم ولن تتأكد مكانتهم الاجتماعية الا من خلال توجيه طاقاتهم إلى النشاطات الاقتصادية المطلوبة من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . إن استمرار وجود النشاطات الطفيلية سوف يؤدي إلى انحراف الجهود وخلق الحوافز المغلوطة التي توجه الموارد النادرة بشكل خاطيء ، وتخلق روحا من الارتزاق لدى المواطنين والوافدين ، وتوجهها نحو الكسب السهل والسريع ، وغير المشروع أحيانا ، وذلك من خلال توظيف أدوات

السياسة المالية الملائمة والكافية للحد من النشاطات الطفيلية .

والمنطقة في ضوء قلة المنظمين الاقتصاديين والكوادر الرائدة ، وحاجتها الماسة إلى تنمية هذه الكوادر وتوجيه جهود المتاح منها نحو القيام بالاستثمار الاقتصادي المنتج ، عليها أن تتعامل بحزم مع النشاطات الطفيلية ، وأن تعمل على محاربتها عن طريق القيود القانونية والادارية ، وعن طريق فرض الضرائب والرسوم الكفيلة بقطف الأرباح المتأتية منها لصالح المجتمع فضلا عن فرض الرسوم الكفيلة بمحاربة الاحتكار وما ينشأ عنه من تعطيل الموارد المتاحة للمجتمع . وعلى المنطقة ان توجد أدوات فعالة للسياسة المالية ، وأن توظفها من أجل تدعيم النشاطات المنتجة من وجهة نظر المجتمع في الوقت الذي تقيد فيه النشاطات المتطفلة على تلك النشاطات الجادة والمجدية ، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بنسق القيم الاجتماعية والتركيز على قيم العمل المنتج ، والاستثمار الطويل المدى ، وغير ذلك من القيم المعنوية التي تعمل على توثيق الارتباط بين مكافأة المستثمر في المجتمع ومدى التزامه بأداء الوظيفة الاجتماعية للاستثمار .

إرادة التغيير

يتوقف تغيير النهج الاقتصادي في دول الخليج العربي على مدى تبلور إرادة مجتمعية تعبر عنها إرادة سياسية . ثم بعد ذلك يأتي دور الإدارة باعتبارها أمرا تقنيا يعبر عن إرادة متخذ القرار في ضوء محددات فنية يتم تجاوزها تدريجيا من خلال الإصلاح الاداري والتنمية الادارية .

وغني عن القول أن العمل المباشر من أجل وضع السياسة الاقتصادية القادرة على بناء القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط هو من صلب عمل كل حكومة من حكومات المنطقة ومدى ادراك كل منها لأهمية الاندماج الإقليمي والتكامل العربي واستيعاب متطلبات تحقيق كل منهما باعتبارهما الأطر التي يمكن من خلالها الوصول إلى الحجم الاقتصادي القابل لتحقيق تنمية شاملة قائمة على الاعتماد الجماعي على الذات وقادرة على الانفكاك من براثن التبعية .

ولعل قراءتنا الواقعية للوضع الراهن تجعلنا نرى مدى ضعف إمكانيات العمل المباشر من أجل وضع سياسة اقتصادية جديدة قادرة على تخفيض الاعتماد تدريجيا على إنتاج وتصدير

الثروة النفطية . إن تغيير النهج الاقتصادي الحالي وتبني سياسة اقتصادية جديدة ذات توجهات تنموية يقف أمامه ضعف الارادة المجتمعية للتنمية بمعناها الحقيقي وما يتطلبه ذلك من اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ويفرضه من اندماج وتكامل إقليمي وعربي . واذا كان العمل المباشر على المستوى المحلي تنقصه الإرادة الكافية فإن العمل المباشر على المستوى الإقليمي والعربي يحتاج فضلا عن ذلك إلى توافق إرادات متخذي القرار في أكثر من قطر .

ويكفي لنا بعد ذلك خيار العمل غير المباشر من أجل تنمية سياسات اقتصادية جديدة على المستوى المحلي ، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الاقليمي والعربي . ومجالات العمل غير المباشر من أجل تنمية إرادة مجتمعية للتنمية في أقطار الخليج العربي متعددة ـــ كما سبقت الاشارة إلى بعضها ـــ وتتوقف أهميتها على مدى إحساس الأفراد والمؤسسات بفداحة المسئولية ومحاولتهم طرق كل ماهو متاح من سبل العمل البناء ، كل من موقعه وبقدر صعوده في سلم المسئولية ، لا باعتبار ذلك بديلا عن العمل المباشر وانما باعتباره تحركا مرحليا يستفيد من الهوامش المتاحة ويؤدي ـــ من ناحية ـــ إلى تحقيق ما يمكن تحقيقه من ترشيد القرار على المستوى المحلي وتشابك النشاطات وتكاملها على المستوى الاقليمي والعربي ، كما يؤدي ـــ من ناحية أخرى ـــ إلى ابراز العقبات وتحديد مواضع الاختناقات التي تحد من تحرك الطاقات الاقتصادية باتجاه بناء القاعدة الاقتصادية البديلة قبل ضياع الفرصة الثمينة التي مازال يسمح به وجود الثروة النفطية .

ويجدر بالعمل غير المباشر أن يركز على أهمية وجود استراتيجية بديلة للتنمية على المستوى المحلي والاقليمي والعربي من ناحية ، كما يجب أن يركز على أهمية إصلاح ادارة التنمية بدءا بالإدارة السياسية والإدارة العامة وانتهاءا بادارة المشروعات في القطاع العام والخاص ، باعتبار مدى نضج الاستراتيجية ودرجة الإصلاح هما الحصيلة النضالية التي يتم بموجبها قرب العمل المباشر من أهداف العمل غير المباشر في ضوء سعيه الى تغيير النهج الاقتصادي الراهن وتبني سياسة اقتصادية جديدة تكون قادرة على بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .